دور وسائل الاتصال الإلكتروني في تحقيق الديمقراطية الرقمية للإعلام والاتصال

-دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الطاهر مولاي بسعيدة-

عمر مواس[1،*]

[1]جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

mouas.omar@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام 26-12-2018 ؛ تاريخ المراجعة 01-09-2020 ؛ تاريخ القبول : 30-09-2020

ملخص :

يقع على عاتق وسائل الإعلام والاتصال الإلكتروني، مسؤولية تحقيق مبادئ الديمقراطية كالحق في الاتصال والإعلام، من منظور حرية التلقي والإرسال. وموضوع دراستنا يدور محوره حول الدور التي تؤديه وسائل الاتصال والإعلام الالكتروني في تحقيق الديمقراطية الرقمية للإعلام والاتصال، حيث حاولنا تحديد مؤشرات وملامح الديمقراطية الرقمية من خلال سلوكيات وتفاعلات وممارسات المتصلين إلكترونيا من طلبة قسم العلوم الإنسانية بجامعة سعيدة، وقصد الحصول على نتائج موضوعية اعتمدنا منهج المسح بالعينة، باستخدام أداة الاستمارة التي وزعت على عينة عشوائية طبقية.

توصلت الدراسة إلى أن وسائل الاتصال والإعلام الإلكتروني أعطت دعما للديمقراطية من خلال بروز ممارسة جديدة للديمقراطية عبر الفضاء الرقمي، وهو ما عكسته ممارسات وتفاعلات طلبة الجامعة، مع تسجيل نسب ضئيلة فيما يتعلق باستخدامات الطلبة لوسائل الاتصال الإلكتروني في نشر المحتوى الرقمي.

الكلمات المفتاح : الاتصال الالكتروني ؛ الديمقراطية الرقمية ؛ إعلام ؛ اتصال.

Abstract :

The responsibility of the media and electronic communication lies with the responsibility of achieving the principles of democracy, such as the right to communication and advertising for any and the subject of our study revolves around the role played by the media and electronic media in achieving digital democracy for information and communication, where we tried to define indicators and features of digital democracy through the behaviors, interactions and practices of online callers From the students of the Department of Humanities at SAIDA University, and in order to obtain objective results, we adopted the method of surveying with a sample, using the questionnaire tool that was distributed to a stratified random sample.

The study found that the means of communication and electronic media gave in support of democracy through the emergence of a new practice of democracy through the digital space, as reflected in the practices and interactions of the students of the university, with small rates with regard to the uses of electronic communication students in the dissemination of digital content.

Keywords : Electronic Communication; Digital democracy; Media; Communication.

I- إشكالية الدراسة :

لطالما ارتبط مفهوم الديمقراطية، بتعدد الاتجاهات والآراء، ومدى توفر قنوات الاتصال والإعلام الفاعلة في المجتمع، باعتبارها أبرز مظاهر ممارسة الحقوق والحريات، إذ اتفق العلماء والباحثين على أنه، لا يمكن إرساء أسس الديمقراطية إلا إذا توفرت بيئة اتصالية تفاعلية، ووسائل إعلامية حرة، لإقامة حوار متواز بين الشركاء سواء كانوا أفرادا أو جماعات، عوض تدفق رأسي للمعلومات والأخبار، الذي تصغي فيه الأغلبية لرأي الأقلية الحاكمة. ففي الآونة الأخيرة تزايد الحديث عن ظهور وجه جديد للديمقراطية عبر الفضاء الإلكتروني، تحت مسميات عديدة منها الديمقراطية

الإلكترونية، الديمقراطية الافتراضية، والديمقراطية الرقمية، بوصفها ممارسة جديدة للديمقراطية عبر شبكة الانترنت، إذ يرجع سبب ظهور هذا النمط من الممارسة إلى الميزات التي انفردت بها وسائل الاتصال الإلكتروني، بخلاف وسائل الإعلام التقليدي، مثل ميزة التفاعلية الالكترونية، واتساع هامش حرية التعبير وإبداء الرأي، وتدني مستويات الرقابة وترشيح المحتوى الرقمي، ومنح المواطن فرص إنتاج ونشر المحتوى الرقمي.

إن إتاحة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعلها في متناول المواطنين، لا يعبر بشكل واضح عن حقيقة ممارسة الديمقراطية مثلما يحدث في بعض من دول العالم ذات الأنظمة السلطوية ، وإنما، لا بد أن تتوافق بيئة استخدام المواطن لهذه التكنولوجيا، مع مبادئ ديمقراطية الاتصال والإعلام؛ من خلال توفير ضمانات ممارسة الحقوق الاتصالية والإعلامية، بصورة موضوعية وايجابية.

أما عربيا، فقد عرف المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة، حراكا اجتماعيا وسياسيا، حاول فيه المواطن الجزائري ممارسة حريته في التعبير عن رأيه، لا سيما عبر وسائل الإعلام المختلفة، في محاولة للمطالبة بتفعيل مبادئ المشاركة السياسية، حيث لفت انتباهنا دور الطالب الجامعي كطرف فاعل في رسم مختلف الأحداث، في ظل توفر قنوات الاتصال والإعلام الرقميين، معبرا بذلك عن رغبته في ممارسة حقوقه الديمقراطية، سواء عبر الفضاء الافتراضي، أو الحقيقي، والذي من شأنه أن يعكس الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال الإلكتروني في دعم الديمقراطية . من خلال ما تقدم، يطرح الباحث الإشكال الآتي: **هل استخدام الطالب الجامعي لوسائل الاتصال الإلكتروني يعكس وجود ديمقراطية إعلام واتصال رقمية ؟**

انطلاقا من الإشكال السابق نطرح التساؤلات التالية :

1- ما درجة حرية استخدام الطالب الجامعي لوسائل الاتصال الإلكتروني ؟

2- ما درجة حرية تعبير الطالب الجامعي على الفضاء الافتراضي؟

3- ما درجة مشاركة وتفاعل الطالب الجامعي مع المحتويات الرقمية؟

4- ما درجة نشر الطالب الجامعي للمحتوى الرقمي؟

1.I- شرح المفاهيم التي عالجتها الدراسة :

أ- الاتصال الإلكتروني : يعرفه الدكتور محمد عبد الحميد على أنه "العملية الاجتماعية، التي يتم فيها الاتصال من بعد، بين أطراف يتبادلون الأدوار في بث الرسائل الاتصالية المتنوعة واستقبالها، من خلال النظم الرقمية ووسائلها، لتحقيق أهداف معينة"[1].

- **التعريف الإجرائي للاتصال الإلكتروني:** هو تلك العملية الاتصالية التي تحدث بين مستخدمي وسائل الاتصال الإلكتروني مثل الحاسوب بأنواعه والهاتف المحمول والهاتف الذكي، باستخدام شبكة الأنترنت.

ديمقراطية الإعلام والاتصال: هي "البيئة الاتصالية الحرة التي تتوافر على أدوات وقنوات ووسائل ووسائط الإعلام والاتصال المتعددة والمتنوعة والتي تتيح لأفراد المجتمع وتنوعاته المشاركة الفاعلة في العملية الاتصالية، وفي ممارسة حق الاتصال وتبادل الأفكار والمعلومات والتعبير الحر عن الآراء والأفكار من دون خوف أو حرمان، وكذلك في امتلاك الوسائل التي تتيح ممارسة هذا الحق"[2].

- **التعريف الإجرائي لديمقراطية الإعلام والاتصال**: هي تلك الممارسات التي تمكن الطالب الجامعي من امتلاك أو استخدام وسائل اتصال إلكترونية بصفة فعالة، وجعله مشاركا نشطا في مناقشة مختلف القضايا على شبكة الأنترنت، بما يتوافق والآداب العامة، بكل حرية، ودون قيود أو خوف من مصادرة أفكاره وآرائه، أو تعرضه لأي ضغوطات، أو تهديدات، من شأنها أن تحدّ من حقه في الاتصال والإعلام، وتمكينه من إنتاج الرسائل الإعلامية، ونشرها،وتبادلها إلكترونيا.

- **التعريف الإجرائي للطالب الجامعي** : هو كل متعلم ينتمي إلى مؤسسة الجامعة الجزائرية، يتميز بثقافة وقدرات أكاديمية وعلمية اكتسبها من خلال تفاعلاته اليومية داخل الوسط الجامعي الذي يعيش فيه، ويستخدم الوسائل الاتصالية والإعلامية الرقمية.

2.I- أهمية الدراسة : يعتبر كل من الديمقراطية والاتصال، من أكثر المفاهيم التي حظيت بدراسات واهتمام العلماء والباحثين، ولا ننفي أن السبب الرئيس لهذا الاهتمام، هو التغير الذي يشهده كلا المفهومين بشكل مستمر، نتيجة التحولات الفكرية الاجتماعية ، فأصبح كل مفهوم يرتبط بالآخر وفق ظاهرتي التأثير والتأثر، مما أفرز مصطلحات جديدة، بوصفها امتداد للمصطلح الأصل.

من هذا المنطلق، تحظى دراستنا بأهمية كبيرة خاصة عندما يتعلق الأمر بمفاهيم تشكل تقاطعا بين علوم متعددة مثل العلوم السياسية، والاجتماعية، وعلوم الإعلام والاتصال، مركزين على مفهوم ديمقراطية الإعلام والاتصال الرقمية كممارسة جديدة للديمقراطية على شبكة الأنترنت ، وأي دور تلعبه هذه المفاهيم عندما ترتبط مع بعضها البعض.

3.I- أهداف الدراسة : تهدف الدراسة في الأساس إلى معرفة الأدوار التي تؤديها كل من الديمقراطية ووسائل الاتصال الالكتروني من خلال :

- القياس العملي لمؤشرات ديمقراطية الإعلام والاتصال والمتمثلة في (حرية استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني، حرية التعبير الرقمي وإبداء الرأي، التفاعل النشط، المشاركة الإيجابية والموضوعية، إنتاج ونشر المحتوى الرقمي).

- رصد أفعال وسلوكات الاتصال الإلكتروني لطلبة الجامعة، التي من شأنها أن تعكس درجة تحقيق وسائل الاتصال الإلكتروني للديمقراطية الرقمية.

6.I- الدراسات السابقة : لا ننفي أن موضوع الديمقراطية وعلاقتها بوسائل الإعلام والاتصال، من المواضيع التي طالما تم تناولها بشكل مستمر، وما زاد هذا الموضوع اهتماما من طرف الباحثين هو التطور المستمر لوسائل الإعلام والاتصال، وبالتالي دعت الضرورة إلى تناول الموضوع مع تطور أي وسيلة اتصال أو إعلام جماهيري، ومن بين الدراسات المهمّة التي تناولت هذا الموضوع نجد:

- **دراسة ليلى فيلالي الموسومة بـــ"العولمة الإعلامية والاتصالية والقيم الديمقراطية في الجزائر: دراسة استشرافية"[3]**

تهتم هذه الدراسة باستشراف مستقبل القيم الديمقراطية في الجزائر في ظل ظاهرة العولمة الإعلامية والاتصالية، وأهم المتغيرات الدولية والتكنولوجية التي صاحبتها، من خلال العناية بالمفاهيم والقضايا الجديدة ودراسة مواطن التعديل والتبدل والتغير التي تعتري القيم الديمقراطية، حيث طرحت الباحثة السؤال الجوهري لدراستها وهو : هل تدعم العولمة الإعلامية والاتصالية القيم الديمقراطية المنبثقة عن الإيديولوجيا الليبرالية، وهل بإمكان الجزائر في إطار ذلك أن تتمتع بالقيم الديمقراطية الحقة في نظامها الإعلامي؟

اعتمدت الباحثة على مجموعة من المقاربات المنهجية في بحثها، كالتحليل الاستشرافي، والتحليل النسقي، والمقاربة المتعددة. كما توصلت الباحثة من خلال دراستها على مجموعة من الاستنتاجات الاستشرافية أهمها:

- يتعرض المجتمع في ظل السيناريو الاستمراري يتعرض لمجموعة من لمعوقات التحول الديمقراطي، التي تؤخر الانفراج السياسي والإعلامي خلال الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، بإحكام قبضة السلطة على قيم الحرية والديمقراطية.

- عدم إنكار تأثير التجديد التقني في قطاع الاتصال على القيم الإنسانية، فيما تبقى قدرة تغلغل الإعلام الجديد والتجديد التي يمارسها الإعلام الجديد، بطيئة أكثر، وأصعب مما نتوقعها أحيانا، إذ أن التبدل مرتبط كذلك بعوامل طبيعية واجتماعية وسياسية على وجه الخصوص.

- إن جوهر السيناريو الإصلاحي التجديدي مرتبط بتحولات محلية وإقليمية إقليمية وعالمية ناجمة عن الانخراط في ظاهرة العولمة الإعلامية والاتصالية التي تدفعنا نحو إعادة النظر في الإجراءات الداعمة للديمقراطية كحرية التعبير، والحق في الاتصال.

تقترب دراستنا من هذه الدراسة من خلال التقاطع في فكرة دعم وسائل الاتصال للديمقراطية، من خلال مؤشرات حرية التعبير والحق في الاتصال، في حين نركز في دراستنا على الاتصال والإعلام الإلكترونيين بشكل خاص وعلاقتهما بالديمقراطية الرقمية.

دراسة نوال مغزيلي بعنوان " دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية: الديمقراطية الالكترونية"[4]

تأتي هذه الدراسة للوقوف الدور الذي تلعبه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء جوهر الديمقراطية والمتمثل في المشاركة السياسية والتصويت وحرية الرأي والتعبير، وتقديم باعتباره أيضا في أنها تشكل نقطة التقاء هامة بين موضوعين هامين في مجال العلوم السياسية وهما تكنولوجيا الإعلام والاتصال والديمقراطية، وعليه تطرح الباحثة الإشكال الرئيس وهو: ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة حديثة للديمقراطية

- اعتمدت الباحثة على مجموعة كم الفرضيات وهي :
- ما المقصود بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفيما تتمثل أهم خصائصها ؟
- ما المقصود بالديمقراطية الالكترونية وما هي الدوافع التي أدت إلى تبني هذا النوع من الممارسة الديمقراطية ؟ هل تعد الديمقراطية الالكترونية في عصرنا الحالي بديلا جديدا للعمل الديمقراطي؟

الباحثة تتطرق في دراستها النظرية إلى سبل تحقيق وسائل الاتصال الإلكتروني للديمقراطية الرقمية من خلال مجموعة من الممارسات مثل البرلمان الإلكتروني، الحكومة الإلكترونية، التصويت الإلكتروني، كما تعرض الباحثة ضمن دراستها مبادئ تحقيق الديمقراطية الرقمية كفضاء لحرية التعبير من خلال اللوحات الإلكترونية، ومجموعات الأخبار، والمواقع المجانية، والمنتديات وغرف الدردشة والتراسل الفوري، واستطلاعات الرأي.

كما خلصت الباحثة إلى التأكيد على دور وسائل الاتصال الرقمية في دعمها للديمقراطية الإلكترونية، واندماج هذه الوسائل في العمل السياسي الذي أدى إلى إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية .

- **دراسة فاطمة الزهرة قرموش بعنوان "إشكالية الحق في الاتصال في الجزائر"[5]**

تتناول هذه الدراسة موضوع الحق في الاتصال في الجزائر من خلال دراسة مسحية تحليلية للأدبيات والنصوص التشريعية والمدونات الإعلامية المهنية الإعلامية في الجزائر، ومدى اهتمام المشرّع الجزائري بإقرار الحق في الاتصال كحق للمواطن الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى تقوم الباحثة بالبحث عن مدى مواكبة التشريعات الإعلامية في الجزائر للتطورات التقنية والتكنولوجية وما أفرزته من تغيرات لمجموعة الحقوق الاتصالية وعلى رأسها الحق في الاتصال، كما تطرح الباحثة سؤال الإشكالية وهو : هل تتوفر النصوص التشريعية والمدونات المهنية الإعلامية في الجزائر على ضمانات لممارسة الحق في الاتصال؟

اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي، والمنهج المسحي، والمتمثل في المسح الشامل لجميع الوثائق بالتركيز على الجانبين القانوني والأخلاقي لظاهرة الحق في الاتصال في الجزائر، كما استخدمت الباحثة أداة المقابلة من أجل إجراء المقابلات مع مجموع الباحثين القانونيين والأساتذة الجامعيين وذلك في إطار المقابلة الغير مقننة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- اهتمام الجزائر بقضايا حقوق الإنسان، حيث يظهر ذلك على المستوى التشريعي .
- طغيان وظائف الإعلام والتوجيه والإرشاد على الوظائف الرئيسة لوسائل الاتصال عوض تأدية وظائف التواصل الاجتماعي بصفة تبادلية.

- غياب الاهتمام بدراسات الحق في الاتصال في الدراسات الأكاديمية الجزائرية، عدا بعض الكتابات المهنية، والمقالات العلمية .

- ظهور تناقض بين قوانين الإعلام الجزائرية والدساتير الجزائرية التي قدمت ضمانات ممارسة الحق في الاتصال، وخلو القوانين الإعلامية من هذا النوع من الضمانات.

I.7- المقاربة النظرية : يرى ماك وايل McQUAIL، أن حيثيات نظرية المشاركة الديمقراطية، تسمى أيضا بالتشاركية أو المجتمعيّة، استوجبتها ظروف وسائل الإعلام في الدول المتقدمة، والتي تعاني من جهة، من سلعنة واحتكار متزايدين لوسائل الإعلام الخاصة من طرف مؤسسات إعلامية ضخمة ومن جهة أخرى، من مركزية بيروقراطية، ونخبوية المؤسسات العمومية للإذاعة والتلفزيون والتي أنشأت في سياق نموذج المسؤولية الاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه النظرية، التي تنسحب أساسا على المجتمعات الليبرالية المتقدمة، تعتمد أيضا على بعض عناصر النظرية التطورية لوسائل الإعلام مثل تلك التي تركز على قاعدة المجتمع وعلى قيمة الاتصال الأفقي والتفاعلي، وأولويته على الاتصال السلطوي العمودي.ومما ساهم في إحياء مثل هذه الأفكار انتشار الأنترنت وتكنولوجيا التواصل الجديدة على حساب وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية[6].

تعتبر هذه النظرية، من بين النظريات التي استخدمت في تفسير الظواهر الاتصالية خاصة فيما يتعلق بتوظيف وسائل الاتصال في المجتمع بما يخدم مفاهيم الحرية، والديمقراطية، لاسيما الإشكاليات التي تطرحها مختلف السلوكات الاجتماعية بما فيها الممارسات السياسية.

II - الطريقة وأدوات الدراسة

1.II- منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات: انطلاقا من طبيعة هذه الدراسة، التي تهدف إلى التعرف على دور وسائل الإعلام الإلكتروني، في إنتاج الديمقراطية الرقمية للإعلام والاتصال، من خلال مجموعة من المؤشرات، فالمنهج المناسب لهذه الدراسة هو منهج المسح بالعينة، الذي يعتبر من أنسب المناهج العلمية للدراسات الوصفية التحليلية، من خلال وصف وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن مصدرها، من خلال مجموعة الإجراءات المنظمة التي تحجج نوع البيانات ومصدرها وطريق الحصول عليها[7].

لتحقيق أهداف الدراسة، وجمع البيانات، تم الاعتماد على أداة الاستبيان لقياس درجة تحقيق وسائل الاتصال الالكتروني للديمقراطية الرقمية، بناء على سلوكياتهم وممارساتهم وتفاعلاتهم مع وسائل الاتصال الإلكترونية، إضافة إلى كون الاستبيان الأداة الأنسب لقياس اتجاهات الرأي الخاصة بالطلبة الجامعيين بخصوص تحقيق وسائل الاتصال الإلكتروني للديمقراطية الرقمية، من خلال ممارساتهم واستخداماتهم لهذه الوسائل،وهو ما نرغب معرفته.

وضع الاستبيان الأولي تمهيدا للتأكد من صدقه وثباته، وذلك بعرضه على محكمين، وقد فرضت الأسئلة طبيعة الخيارات المقترحة وذلك لتجنب البحث في مفاهيم غامضة بدون مؤشرات واضحة، وعليه تم قسيم الاستمارة إلى محاور مرتبطة بملامح الديمقراطية الرقمية، وهي كالتالي :

- البيانات الشخصية وتضم :الجنس، المستوى الجامعي، الشعبة.(3 فقرات)
- المحور الأول : عادات وأنماط استخدام عينة الدراسة لوسائل الاتصال والإعلام الإلكتروني (4فقرات).
- المحور الثاني : تحقيق وسائل الاتصال الإلكتروني للديمقراطية الرقمية من خلال :
  - حرية استخدام العينة لوسائل الاتصال الإلكتروني (5فقرات).
  - حرية التعبير الرقمية لعينة الدراسة على شبكة الأنترنت (7 فقرات).
  - مشاركة وتفاعل عينة الدراسة مع المحتوى الرقمي (8).
  - حرية نشر عينة الدراسة للمحتويات الرقمية (6فقرات).

2.II- مجتمع البحث وعينة الدراسة : عنوان الدراسة المقدمة دور وسائل الاتصال الإلكتروني في تحقيق الديمقراطية الرقمية للإعلام والاتصال ، تندرج ضمن بحوث العيّنات، وذلك لصعوبة إنجاز دراسة شاملة لجميع مفردات مجتمع البحث، وعليه تم اختيار المجتمع المستهدف، والمتمثل في الطلبة الجامعيين الجزائريين، والمجتمع المتاح تمثل في طلبة جامعة سعيدة.

تعرّف العينة بأنها جزء من المجتمع الذي تجرى عليه الدراسة، ويختارها الباحث بطريقة معينة لإجراء دراسة عليها، ويختارها الباحث بطريقة معينة لإجراء دراسته عليها وفق قواعد خاصة، حتى تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا[8]،يرجع اختيار الباحث لاختيار عينة من طلاب الجامعة لأنهم يمثلون الشريحة الأكثر استخداما لوسائل الاتصال والإعلام الرقمية من جهة، ومن جهة أخر يمثلون الفئة الأكثر تفاعلا مع القضايا السياسية والاجتماعية، وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة من مجتمع الدراسة بقسم العلوم الإنسانية، بشعبتي (الإعلام والاتصال، والتاريخ) للموسم الجامعي 2020/2019، حيث وزعت 200 استمارة على عينة الدراسة، مقسمة بالتساوي 100 استمارة خاصة بطلبة علوم الإعلام والاتصال، و100 لطلبة شعبة التاريخ حيث تم استعادتها كاملة وتفريغها.

من جهة أخرى تم الإطلاع على الأدب النظري المرتبط بمفهومي ديمقراطية الإعلام والاتصال، من أجل تحديد المؤشرات، بالاعتماد على كتاب الإعلام التقليدي والإعلام الجديد لحسين علي الفلاحي، و كتاب حرية الإعلام في الوطن العربي في ظل غياب الديمقراطية للكاتب فضل طلال العامري، ودراسة رمضان بن شعبان الموسومة بالديمقراطية الإلكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر، ودراسة منال قدواح، الإعلام الجديد : خطوات واعدة نحو بروز مفهوم جديد للديمقراطية، وآليات ممارستها رقميا، إضافة إلى الدراسات السابقة المدرجة ضمن البحث.

3.II- صدق محتوى الاستمارة : اعتمد الباحث في دراسته على أداة الاستمارة الاستبيانية، والمقسّمة على محورين أساسيين، وهما محور عادات استخدام وسائل الاتصال الالكتروني، ومحور تحقيق الديمقراطية الرقميّة، من خلال أبعاد : حرية اتصال واستخدام العينة لوسائل الاتصال الإلكتروني، حرية التعبير الرقمية لعينة الدراسة على شبكة الأنترنت، مشاركة وتفاعل عينة الدراسة مع المحتوى الرقمي، حرية نشر عينة الدراسة للمحتويات الرقمية.

لكي نتحقق من ثبات الاستمارة ومدى قابليتها للتطبيق تم استخراج معامل ثبات الاستمارة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية spss، وقد تم استخراج المعامل الخص بكل محور، مع حساب المعامل الكلي لصدق الاستمارة وفق الجدول الآتي:

الجدول (1) يبين معامل الثبات لمحاور الدراسة

المحاور	المجالات	عدد الفقرات	معامل ألف كرونباخ	المعامل الكلي
عادات الاستخدام		4	0.72	0.72
تحقيق الديمقراطية الرقمية	حرية اتصال واستخدام العينة لوسائل الاتصال الإلكتروني	5	0.76	0.81
	حرية التعبير الرقمية لعينة الدراسة على شبكة الأنترنت	7	0.84	
	مشاركة وتفاعل عينة الدراسة مع المحتوى الرقمي	7	0.81	
	حرية نشر عينة الدراسة للمحتويات الرقمية	6	0.75	

تظهر نتائج الجدول (1) قيم معامل ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستمارة، وكذلك لمحوريها، ويتضح أن جميع معاملات ألفا أكبر من 0.70، مما يدل على ثبات الاتساق الداخلي للاستمارة، كما تم حذف سؤالين من محور الأول من أجل رفع معامل الثبات.

للإشارة،لم يتم الإجابة عن بعض أسئلة الاستمارة من طرف بعض المبحوثين، حيث تم استبعادها، وقمنا باحتساب الباقي. وتندرج هذه الأسئلة ضمن المحور الثاني المتعلق بتحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال.

2.II- عرض ومناقشة النتائج :

- البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجدول(2) : البيانات الشخصية

الشعبة	الجنس	المستوى الجامعي		المجموع	النسبة
		السنة الثانية	السنة الثالثة		
تاريخ	ذكر	24	/	24	%12
	أنثى	76	/	76	%76
		100			%100
إعلام واتصال	ذكر	/	32	32	%32
	أنثى	/	68	68	%68
			100	200	%100

من خلال الجدول (2)، يتضح لنا أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور في كلا التخصصين حيث بلغت **68%** بتخصص الإعلام والاتصال، وبلغت **76%** بتخصص التاريخ، بينما بلغت نسبة الذكور **24%** بالنسبة لتخصص التاريخ، ونسبة **32%** بتخصص الإعلام والاتصال، وهي نسب تختلف مع النسب المتواجدة في الجامعات التي أجريت بها الدراسات السابقة، مثل جامعة أسيوط وسوهاج في دراسة حمدي أحمد عمر علي وذلك بتفوق الذكور على الإناث عدديا.

- **المحور الأول : عادات وأنماط استخدام أفراد العينة لوسائل الاتصال الإلكتروني**

يعتبر استخدام وسائل الاتصال، وفق أنماط وعادت معينة من بين المؤشرات الدالة على علاقة المستخدم بالوسيلة الاتصالية، مما يعكس مدى اعتماده على الوسيلة في تحقيق مجموعة من المتطلبات المتعلقة بشخصية الفرد واهتماماته.

الجدول (3) : يوضح استخدام أفراد عينة الدراسة لوسائل الاتصال الإلكتروني

العناصر	التكرار	النسبة
نعم	100	%100
لا	0	**%** 0

من خلال الجدول (2)، يتضح لنا أن عينة الدراسة تستخدم وسائل الاتصال الإلكتروني بنسبة **100%** ، وهذا ما يفسره، الانتشار الواسع لوسائل الاتصال بمختلف أنواعها بالجزائر وذلك حسب ما كشف عنه تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2019[9]، الذي يوضح أن الجزائر قد أحرزت تحسنا واضحا في تبنّيها لتكنولوجيا الاتصال وذلك بإحرازها المركز 89 عالميا، وهو مؤشر دال على مدى توفر وسائل الاتصال واستخدامها من طرف الأفراد.

الجدول (4) : يوضح استخدام أفراد عينة الدراسة لوسائل الاتصال الإلكتروني

العناصر	التكرار	النسبة
حاسوب مكتبي	10	% 5.2
حاسوب محمول	32	**%** 16.3
هاتف محمول	146	**%** 72.6
لوحة إلكترونية Tablette	12	**%** 5.9
المجموع	200	**%**100

يظهر الجدول (3)، أن أفراد عينة الدراسة يعتمدون في اتصالهم الإلكتروني على وسيلة الهاتف المحمول بنسبة **72.6%**، أما في المرتبة الثانية يأتي الحاسوب المحمول بنسبة **16.3%**، في حين يعتمد أفراد عينة الدراسة على اللوحات الإلكترونية في اتصالهم الالكتروني بنسبة **5.9%**، والحاسوب المكتبي بـــ**5.2%**، هذه النسب يؤكدها تقرير التنافسية

العالمي لسنة 2019 من خلال ما حققته الجزائر من تقدم في مجال تبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والهاتف المحمول، حيث تقدمت بـــسبعة مراكز عن سنة 2018، ففيما يتعلق بمؤشر اشتراكات الهاتف النقال، احتلت المركز 61 على الصعيد العالمي سنة 2019، بعدما كانت تحتل المرتبة 109 سنة 2016، أي أنها أحرزت تقدما بـــ 48 مركزا منذ سنة 2016[10].

كما أظهرت النتائج أن أكبر نسبة وهي 69.3% من عينة الدراسة تستخدم وسائل الاتصال الإلكتروني من ساعة إلى ساعتين يوميا، و22.6%من 3 إلى 4 ساعات يوميا، بينما بقي ما نسبته 5.9% يستخدمون وسائل الاتصال الإلكتروني أقل من ساعة يوميا، ثم 2.2% ممن يستخدمون هذه الوسائل أكثر من 5ساعات يوميا.ارتفاع نسب الاستخدام اليومي لوسائل الاتصال الالكتروني، مردّه إلى ارتباط أغلب هذه الوسائل بشبكة الأنترنت، كالهاتف المحمول، الذي سهل عملية الاستفادة من خدمات أجيال الهاتف الذكي، كالاتصال عبر الأنترنت عالي التدفق.ومن جهة أخرى بينت النتائج أن أفراد العينة المدروسة الذين تبلغ نسبتهم 91.2% يتصلون إلكترونيا بشكل يومي طيلة أيام الأسبوع، أما ما نسبته 2.5% يتصلون إلكترونيا عبر الأنترنت يوم واحد أسبوعيا. إذ لم تصبح هناك أيام معينة مخصصة للاتصال، خاصة في ظل توفر الوسيلة والتقنية، أمام الكم الهائل من المعلومات والأخبار الذي يتداول عبر وسائل الإعلام والاتصال الرقمية.

- **المحور الثاني : تحقيق وسائل الاتصال والإعلام الإلكتروني للديمقراطية الرقمية**

1- حرية الاتصال والاستخدام

الجدول (5) : يوضح أنماط وعادات استخدام عينة الدراسة لوسائل الاتصال الالكتروني

العناصر	التكرار	النسبة
استخدام فردي	162	%81
استخدام جماعي	13	% 6.5
المجموع	200	%100

طبقا لنتائج الجدول رقم (4) المحصل عليها، فإن 81% من أفراد العينة، يستخدمون وسائل الاتصال والإعلام الإلكتروني بشكل فردي، فيما تبقى نسبة 6.5% تستخدم هذه الوسائل بشكل جماعي، ولعل نتائج الجدول(3)، تبرر ذلك من خلال ارتفاع نسبة استخدام الهاتف المحمول، والذي يحتم اقتناءه استخدامه بشكل فردي، عوض الحاسوب المحمول والمكتبي اللذان يمكن استخدامهما بشكل جماعي، كما أن استخدام هذه الوسائل بشكل فردي تزود المستخدم بأريحية واستقلالية في الاستخدام والاتصال، بالإضافة إلى المسؤولية الفردية التي تفرضها القوانين المنظمة للاتصالات خاصة ما يتعلق باستخدام الهاتف المحمول، أو خطوط الهاتف المزودة بالأنترنت.

أما يما يخص بالسؤال المتعلق بالأسباب التي قد تحد من حرية استخدام عينة الدراسة لوسائل الاتصال الالكتروني أو حرية الاتصال عبرها، فقد أظهرت النتائج أن ما نسبته 44%، أرجعت الأسباب إلى ضعف في شبكة اتصال الهاتف المحمول وشبكة الأنترنت، وعبرت نسبة 39.9% من العينة على أن تكلفة الاتصال الالكتروني تعد سببا في الحد من حرية الاتصال والاستخدام، و 6.9% من العينة اعتبرت سعر وسائل الاتصال الإلكتروني يعد من أهم الأسباب، و2.7% أرجعت السبب إلى عدم إتاحة وسيلة الاتصال الإلكتروني في كل حين، حيث أن ما يشير إليه الجدول (3) يبرر ذلك وهذا من خلال نسبة استخدام الحاسوب المحمول والمكتبي، وعدم إتاحته في كل وقت خاصة لطالب الجامعة، وتبقى نسبة 2.5% من العينة المدروسة ترى بأن قوانين الاتصال الإلكتروني تحد من حرية استخدام هذه الوسائل، وفي الأخير تعتبر عينة الدراسة والتي تبلغ نسبتها 2.2% أن تكنولوجيا وسائل الاتصال التي يملكها لا تتوافق مع متطلبات الاتصال الإلكتروني، بالإضافة إلى اعتبار نسبة 1.8% من العينة أنه لا توجد أسباب قد تحد من حرية استخدامها واتصالها الكترونيا.

الجدول (6) : يوضح درجة حرية الاتصال والاستخدام لعينة الدراسة بوسائل الاتصال الالكتروني

العناصر	التكرار	النسبة
حرية ضئيلة	9	%4.5
حرية متوسطة	72	% 36
حرية كبيرة	119	%59.5
المجموع	200	%100

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (5)، تبين لنا أن عينة الدراسة من طلبة الجامعة يرون بأن وسائل الاتصال والإعلام الالكتروني حققت لهم حرية اتصال واستخدام بمستوى كبير بنسبة 59.5%، أما نسبة 36%، يرون أن وسائل الاتصال الإلكتروني حققت حرية متوسطة، أما 9% من العينة يرون أن حريتهم في استخدام وسائل الاتصال هي ضعيفة، هذا ما أكدته التقارير العالمية ومختلف الدراسات أن وسائل الاتصال منحت للمستخدمين حرية الاستخدام والاتصال بما تقدمه هذه الوسائل من مرونة في الاستخدام، كما أن هذه النتائج يؤكدها تقرير معهد حرية التعبير، لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونيسكو، عن مدى تحقيق وسائل الاتصال لحرة الاتصال إلا من خلال البيئة الداعمة للحقوق الرقمية من خلال الاتصال بالأنترنت، حيث يستبعد الجزائر من نتائج الاستطلاعات الدولية للتصفية باعتبارها دولة داعمة للاتصال الحر خاصة عبر الأنترنت[11].

2- حرية التعبير الرقمي

الجدول (7) : يوضح استخدام عينة الدراسة لوسائل الإعلام الإلكتروني من أجل التعبير عن آرائهم

العناصر	التكرار	النسبة
نعم	189	%94.5
لا	11	% 5.5
المجموع	200	%100

يقيس الجدول رقم (6) استخدام عينة الدراسة لوسائل الإعلام الإلكتروني للتعبير عن آرائهم، حيث تظهر النتائج، أن أغلبهم 94.5% يعبرون عن آرائهم بواسطة وسائل الإعلام الرقمية، بينما بقي 5.5% منهم لا يعبرون عن آرائهم على وسائل الاتصال الإلكتروني، وهذه النتائج تعكس مدى اهتمام عينة الدراسة بالإدلاء بوجهات نظرها وتعبيرها عبر وسائل الاتصال الإلكتروني، وهذا ما أكدته دراسة ليلى فيلالي وذلك من خلال استشراف مستقبل زاهر لحرية التعبير كأساس تحقيق الديمقراطية بشكل عام عبر وسائل الإعلام الجديد والتي تعتبر ساحة مفتوحة للجميع من أجل التعبير عن أفكارهم وآراءهم بدون قيود ولا ضغوط.

2- حرية التعبير الرقمية

الجدول (8) : يوضح طبيعة المواضيع التي تفضل من خلالها عينة الدراسة التعبير عن رأيها

العناصر	التكرار	النسبة
المواضيع الاجتماعية	64	%33.8
المواضيع السياسية	17	%8.9
المواضيع الاقتصادية	8	%4.2
المواضيع العلمية	27	%14.2
المواضيع الثقافية	58	% 30.6
المواضيع الرياضية	15	% 7.9
المجموع	189	%100

من خلال قراءة الجدول (8)، يتضح لنا أن عينة الدراسة بنسبة 33.8% تفضل التعبير عن رأيها ضمن المواضيع الاجتماعية، ثم تأتي المواضيع الثقافية بنسبة 30.6% ، ثم تليها المواضيع العلمية بنسبة 14.2%، في حين تفضل عينة الدراسة التعبير عن آرائها ضمن المواضيع السياسية بنسبة 8.9%، ثم المواضيع الرياضية بنسبة 7.9%، ثم تأتي في ذيل الترتيب المواضيع الاقتصادية بنسبة 4.2%. للإشارة إذا رجعنا إلى الجدول (2) نجد إحصائيات متغير الجنس التي تحصلنا عليها تظهر بأن أغلبية عينة الدراسة إناث، وهذا يفسر لنا بتفضيل عينة الدراسة التعبير عن آرائها ضمن المواضيع الاجتماعية والثقافية والعلمية، وذلك ما يتناسب مع الخصائص الجنسية لعينة الدراسة، ومن جهة أخرى أصبح الشباب الجامعي يميل نحو مناقشة المواضيع الاجتماعية ويبتعد شيئا فشيئا عن المواضيع السياسية التي أصبح تتعاطى معها وسائل الإعلام بشكل نمطي، وهو ما أشارت إليه الباحثة ليلى فيلالي حول الآثار التي خلفتها الممارسة السياسية في الجزائر، والتي أصبح تؤثر بشكل سلبي على مستعملي وسائل الإعلام الالكتروني من اتجاههم نحو الانخراط في مناقشات اجتماعية بعيدا عن الجدل السياسي. وأشارت دراستنا أن عينة الدراسة تستخدم الإعجاب j'aime، والتعليق Commentaire عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية، بنسبة متقاربة بلغت 30.0% كتقنية للتعبير عن الرأي، وبلغ استخدام عينة الدراسة لتقنية المشاركة Partage، بنسبة 14.9%، أما التدوين الإلكتروني بلغ نسبة 13.6%، والملاحظ من خلال هذه النسب أن شبكات التواص الاجتماعي وفرت تقنيات مكنت المستخدم من التعبير عن رأيه سوى عن طريق كبسة لوضع علامة معينة دالة على الإعجاب، أو عدم الإعجاب، أضف على ذلك الصور والرموز التي أصبحت تحل محل الكتابة بالحروف وذلك ربحا للوقت والجهد.

الجدول (9) : يوضح طبيعة الهوية التي تستخدمها عينة الدراسة للتعبير عن رأيها

العناصر	التكرار	النسبة
هوية حقيقية	119	**%62.9**
هوية غير حقيقية	61	%32.2
رفض الإجابة	9	**%4.7**
المجموع	189	**%100**

يشير الجدول (9) ، وبعد إلغاء احتساب العينة الممتنعة عن الإجابة والبالغ عددها 11 عينة، يظهر أن نسبة أفراد العينة الذي يعبرون عن آرائهم عبر وسائل الإتصال الإلكتروني بلغت 62.9%، كما بلغت نسبة من يستخدمون هويات غير هوياتهم الحقيقة على الأنترنت بلغ 32.2%، في حين رفض 10 من المبحوثين الإجابة عن السؤال، وبناء على هذه المعطيات لا بد أن نشير إلى أن ظاهرة الهوية الافتراضية، على الفضاء الرقمي أصبحت تنتشر شيئا فشيئا ،ويرجع سببه الرئيس إلى توفر آليات إنشاء هويات غير حقيقية مما يحدث مشاكل كبيرة، كما أنها يمكن أن تكون حلا ضد آليات الرقابة الإلكترونية على المحتوى المنشور، فالهوية الافتراضية هي بديل عن الهوية الحقيقية نظرا لغياب الوجود أو الحضور الفيزيائي فإن غالبية المدردشين يقدمون أنفسهم بشخصيات مستعارة، وهويات غير حقيقية[12]، كما تشير نسبة 5.0% ممن لم يجيبوا عن احتمال استخدامهم لهويات غير حقيقية وخجلهم من التصريح بذلك كونه سلوك غير مقبول اجتماعيا.

الجدول (10) : يوضح موقف عينة الدراسة من التعبير عن رأيها بصراحة على شبكة الانترنت

العناصر	التكرار	النسبة
لا أخشى التعبير بصراحة	134	**%70.8**
أخشى التعبير بصراحة	53	% 28.0
رفض الإجابة	2	**%1.0**
المجموع	189	**%100**

يوضح لنا الجدول (10)، أن أفراد عينة الدراسة ممن لا يخشون التعبير عن آرائهم بصراحة بلغوا نسبة 70.8% ، أما الذين يخشون فهم يمثلون نسبة 28.0% ، وبقي مبحوثان 2 رفضوا الإجابة، والواضح من خلال الاحصاءات أن نسبة كبيرة من طلبة الجامعة لا يخشون التعبير عن رأيهم بكل صراحة ، وهو ما تؤكده بيانات الجدول (8) الموضحة لنسبة عينة الدراسة الذين يستخدمون هوية حقيقية عبر وسائل الاتصال الالكتروني، وهو ما تشير إليه الباحثة نوال مغزيلي حول علاقة وسائل الاتصال الإلكتروني بحرية التعبير، هذه العلاقة التي من شأنها دعم الممارسة الديمقراطية بكل شفافية ونزاهة .أما فيما يتعلق بالأسباب التي قد تحد من حرية تعبير عينة الدراسة على وسائل الاتصال الإلكتروني.

كما عبّرت النتائج كذلك على أن 47.1% من عينة الدراسة تنفي وجود أسباب تحد من حريتهم على الأنترنت، وبلغت نسبة العينة من يرجعون تراجع حرية تعبيرهم إلى أسباب شخصية 22.3% ، و19.3% أسباب اجتماعية، في تقاربت النسب الخاصة بالأسباب التقنية والقانونية لـــ 5.7 % و5.4%، والملاحظ من خلال قراءتنا لهذه المعطيات أن عينة الدراسة لا تخشى الأسباب القانونية وهو ما كان معمولا به ولا زال مع باقي وسائل الإعلام التقليدية، من خلال ما أشارت إليه الباحثة فاطمة الزهرة قرموش، حول عدم كفاية الضمانات القانونية لضمان ممارسة الحق في الاتصال من خلال استخدام النظام لقوانين الإعلام من أجل ضبط الممارسة الإعلامية[13]، في حين ترجح عينة الدراسة الأسباب الشخصية والاجتماعية، ومن الواضح أن هذه الأسباب لها علاقة مباشرة مع الإناث على عكس الذكور في إطار ممارسة حرية التعبير الرقمي.

الجدول (11) : يوضح درجة تمتع عينة الدراسة بحرية الرأي على وسائل الاتصال الإلكتروني

العناصر	التكرار	النسبة
حرية تعبير ضعيفة	27	% 14.2
حرية تعبير متوسطة	79	%41.7
حرية تعبير قوية	83	% 43.9
المجموع	189	%100

أظهرت نتائج الجدول (11)، درجة تمتع عينة الدراسة بحرية التعبير على وسائل الاتصال الإلكتروني؛ فمن وجهة نظرهم ، عبّر 43.9% منهم على أنهم يتمتعون بحرية تعبير قوية، كما عبّر 43.9% بأنهم يتمتعون بحرية تعبير رقمية متوسطة، في حين يمتع 14.2% منهم بحرية تعبير ضعيفة على وسائل الإعلام الرقمية، إلا أن هذه النتائج لا توافق ما يتداول عبر مختلف الدراسات والأبحاث النظرية، والتي مفادها بأن وسائل الاتصال الإلكتروني تمنح لمستخدميها حرية تعبير كبيرة بنسب عالية جدا، بالمقابل يطمح المستخدم الإلكتروني إلى حرية أكبر عبر الفضاء الافتراضي، خاصة في ظل سعي الأنظمة الحاكمة إلى إيجاد السبل والتقنيات من أجل إحكام قبضتها على هذا النوع من وسائل الإعلام، من خلال ترشيح محتواه ومراقبته قدر المستطاع، ولعل تلك الحرية التي يطمح لها المستخدم تبقى في حالة عدم الاستقرار خاصة ما يقابلها من أحداث على أرض الواقع، إذ أنه لا يمكن النشاط على وسائل الإعلام الرقمية بمعزل عن الواقع الحقيقي باعتبار أن مستخدمي وسائل الاتصال الالكتروني أصبحوا بدورهم ناقلي للأخبار والمعلومات، إن لم تقول مواطنون صحفيون.

ولكن بالمقابل تبقى هذه النسب بعيدة كل البعد عما يقابلها من حرية تعبير على وسائل الإعلام التقليدية، وذلك بحكم الاختلاف الكبير في مميزات وخصائص كل من الوسيلتين، فالنسبة المسجلة بخصوص حرية التعبير المتوسطة، هي في المقابل مرتفعة مقارنة مع نظيرتها التقليدية.

3- التفاعل والمشاركة الرقمية:

الجدول (12) : يوضح درجة المشاركة والتفاعل الرقميين لعينة الدراسة على وسائل الاتصال الإلكتروني

العناصر	التكرار	النسبة
نعم	196	%98.0
لا	04	% 2.0
المجموع	200	%100

بعد المعالجة الإحصائية، يتضح من خلال الجدول أن نسبة 98.0% يتفاعلون إلكترونيا عبر وسائلهم الاتصالية، بينما نسبة 2.0% لا يتفاعلون، وهذه الأخيرة تبررها النسب المتدنية لحرية الاستخدام والاتصال، والتفاعل بهويات غير حقيقية، وحتى الخوف من التعبير بصراحة عبر الفضاء الرقمي، ولكن تبقى هذه النسب دائما تشكل الأقلية القليلة، لأسباب عديدة مثل الفجوة الرقمية، التي أشارت إليها الدراسة السابقة لنوال مغزيلي وحتى ليلى فيلالي، حول ما تحدثه هذه الفجوة من إقصاء للأفراد ذوي المعرفة المحدودة باستخدام وسائل الاتصال الرقمية وبالخصوص الأنترنت، باعتبار أن نسبة المواطنين الذين لهم دراية باستخدام التكنولوجيا في الدول النامية متواضعة جدا، ما يستدعي من الحكومات التنبه من خطر احتكار المعلومة من طرف فئة قليلة من المجتمع التي تمتلك القدرة على الولوج إلى المواقع الالكترونية الحكومية على حساب الغالبية من المواطنين[14].

وأظهرت نتائج الدراسة أن المبحوثين يتشاركون عن طريق تقنية الدردشة والتراسل الفوري بنسبة 33.3%، ويتفاعلون مع بعضهم البعض عن طريق التعليقات الإلكترونية بنسبة 24.4%، وعن طريق الإشهار والبيع والشراء الإلكتروني بنسبة 21.3%، كما يتشاركون رقميا عن طريق البريد الإلكتروني بنسبة 13.9%، وعن طريق اللعب الإلكتروني على الأنترنت، بنسبة 4.3% ، ويستخدمون تقنية التصويت الإلكتروني بشتى أنواعه بنسبة 2.7%. والواضح من خلال النسب المبينة أن مواقع الشبكات الاجتماعية كان لها الدور الكبير في اكتساب النسب الكبيرة من التفاعل والمشاركة عن طريق الدردشات الفورية، والتعليقات الرقمية، باعتبارهما من أهم تقنيات الشبكات الاجتماعية، إذ لا يخفى عنا التأثير الذي تمارسه هذه المواقع على مستخدميها خاصة الشباب منهم في طور الجامعة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تعدى عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي سنة 2018 في العالم ،3 مليار مستخدم[15]، هذا العدد إن دل على شيء، إنما يدل على الاستخدام الرهيب لمواقع التواصل الاجتماعي، الذي يبرر كذلك استخدامها من طرف الأفراد من أجل الإشهار المجاني لمنتجاتهم والقيام بعمليات البيع والشراء، كما تبقى تقنية البريد الإلكتروني من بين التقنيات الموثوقة من أجل التراسل الإلكتروني إلى جانب توفيره لعدة مزايا مختلفة كتخزين الملفات وأرشفتها. كما حظي اللعب على الخط بنسبة يُنتظر منها أن ترتفع في السنوات المقبلة خصوصا مع تطور ألعاب شبكات الأنترنت وتوفرها بكثرة كتطبيقات على الهواتف الذكية.

الجدول (13) : يوضح تفضيل عينة الدراسة لطبيعة المواقع الإلكترونية التي تتفاعل عبرها

العناصر	التكرار	النسبة
مدونات إلكترونية	2	% 1.0
مواقع صحف إلكترونية	10	% 4.2
شبكات تواصل اجتماعي	120	% 61.2
شبكات مشاركة الفيديو	54	% 27.5
مواقع متخصصة	4	% 1.9
مواقع حكومية	1	% 0.5
مواقع ألعاب ومسابقات	5	% 2.8
المجموع	196	%100

تبيين نتائج الجدول (10)، أن ما نسبته 61.2% تفضل التفاعل والمشاركة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ثم تأتي شبكات مشاركة الفيديو في المرتبة الثانية بنسبة 27.5%، وتقع في المرتبة الثالثة مواقع الصحف الإلكترونية بنسبة 4.2%، في حين تترتب كل من المواقع المتخصصة بنسبة 1.9%، والمدونات الإلكترونية بنسبة 1.0%، والمواقع الحكومية بنسبة 0.5%. إن هذه المؤشرات تؤكد الإحصائيات المحصل عليها بخصوص تقنيات التفاعل ومشاركة عينة الدراسة، فهم يفضلون مشاركة بعضهم بعضا، ويتفاعلون على شبكات التواصل الاجتماعية بنسبة كبيرة، كما تحظى شبكات مشاركة الفيديو باهتمام كبير من طرف المبحوثين، على عكس المواقع الأخرى، وعلى مثل هذه المواقع ترتفع نسب التفاعل مما يحفز على المشاركة والتعبير الحر بما تتيحه هذه المواقع من تقنيات متنوعة بهدف الدردشة والتراسل، والنشر، والتحكم في المحتويات الخاصة بالمستخدم.

الجدول (14) : يوضح تفضيل عينة الدراسة لأطراف النقاش الرقمي

العناصر	التكرار	النسبة
صاحب المنشور	25	% 12.7
المشاركون في النقاش	59	% 30.1
كلاهما	112	%57.1
المجموع	196	%100

من خلال القراءة الكليّة لمحتوى الجدول، يتضح لنا أن أفراد عينة الدراسة الذين بلغت نسبتهم 57.1 % يفضلون مناقشة المواضيع بطريقة إلكترونية مع جميع أطرف النقاش الرقمي بمن فيهم صاحب الموضوع أو الفكرة، ومع المشاركون في النقاش كذلك، ونسبة 30.1%، يفضلون مناقشة الموضوع المطروح للنقاش مع المناقشين أو الأطراف المنخرطة في النقاش الرقمي بعيدا عن مسوؤل الفكرة أو الموضوع، ونسبة العينة التي تفضل مناقشة المواضيع المطروحة حصريا مع صاحب الفكرة بلغت 12.7%. تدل هذه النسب على جوهر العملية الاتصالية وفق الأطر الديمقراطية وذلك بخلق حوار يسري في اتجاه أفقي، من أجل ترسيخ ثقافة تقبل الرأي الآخر بدون تعصب للرأي الشخصي، وبالنظر إلى موقع صاحب المنشور الرقمي في العملية الاتصالية سواء كان أدمن (Admin) مجموعة أو صفحة تواصل اجتماعي، أو صاحب قناة على موقع مشاركة الفيديو، أو حتى مسؤول إدارة غرف المنتديات، وغيرها، فإنه بطبيعة الحال هو القائم بالاتصال، وحارس بوابة مخرجاته الرقمية، وبذلك الموقع فهو يتمتّع بسلطة منحها له الموقع، إذا أصبحت مهمة حراس البوابة موكلة لكل مستخدمي وسائل الاتصال الإلكتروني، ولكن بطريقة عكس لما كانت تسري عليه بالإعلام التقليدي؛ أي النشر الإلكتروني أولا، ثم الغربلة أو التصفية[16]

وبيّنت نتائج دراستنا، أن عينة المبحوثة تفضل مناقشة المواضيع والأفكار التي تتفق وتوجهاتها بنسبة 54.0%، و36.5% تفضل مناقشة جميع المواضيع، المعارِضة والتي تتوافق مع أفكار عينة الدراسة، في حين نسبة 9.5% تفضل نقاش المواضيع المعارِضة لأفكار عينة الدراسة، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن وسائل الاتصال الالكتروني أصبحت ساحة نقاش تضم جميع التوجهات وشرائح المجتمع، كما أن المستخدم لا يستطيع أن يكون بمعزل عن المحتويات الرقمية والنقاشات المعارضة لأفكاره ولكن بالعكس، اندماج الشباب في الفضاءات الافتراضية يسري بوتيرة سريعة وهو ما عبرت عنه إحصائيات الدراسات، بما فيها دراستنا.

من جهة أخرى، تعبّر القيم والإحصاءات العالية بخصوص قياس درجات تحقيق وسائل الاتصال لآليات الحوار والنقاش الحر، والمتبادل، عن مدى دعم هذه الوسائل لمبادئ وأهداف الديمقراطية الرقمية بعيدا عن كل أشكال الإقصاء، والتي من شأنها دعم الديمقراطية التقليدية .

الجدول (15) : يوضح درجة تفاعل عينة الدراسة مع المحتويات الرقمية

العناصر	التكرار	النسبة
كبيرة	46	% 23.4
متوسطة	140	%71.4
ضعيفة	10	% 5.1
المجموع	196	%100

أظهرت نتائج الجدول (15) أن نسبة 71.4 % من عينة الدراسة ترى بأن تفاعلها مع المحتويات الرقمية متوسط، بينما ترى نسبة العينة المقدرة بـــ23.4 % بأن تفاعلها ومشاركاتها الرقمية كبيرة، وترى نسبة 5.1 % من عينة الدراسة أن تفاعلها عبر وسائل الإعلام الرقمي ضعيف. إلا أن التفاعل الرقمي لا يمكن أن يبقى على وتيرة محددة، وإنما يمكن أن يرتفع أو ينقص على حسب جودة المحتوى، وتطابقه مع اهتمامات المستخدم، أضف إلى أن الأحداث الاجتماعية المختلفة قد تزيد من مستوى التفاعل أو نتقصه، خاصة مع فترات الأزمات، وهو ما عرفته الساحة السياسية والإعلامية في الجزائر العام المنصرم، كان الفاعلون الأساس في صنع الأحداث الشباب الجامعي الجزائري، والذي عكسته أحداث الحراك.

الجدول (16) : يوضح الأسباب التي تحدّ من التفاعل الإلكتروني لعينة الدراسة

العناصر	التكرار	النسبة
أسباب تقنية	21	%10.7
أسباب ذاتية	81	% 42.3
قوانين الاتصال الرقمي	28	% 14.2
محتوى غير مناسب	66	% 33.6
المجموع	196	%100

فيما يتعلق بالأسباب التي تحد من تفاعل عينة الدراسة عبر وسائل الاتصال والإعلام الالكترونية، أظهرت النتائج أن نسبة 42.3% من عينة الدراسة أسبابهم الذاتية تحد من تفاعلهم الإلكتروني، ونسبة 33.6% من عينة الدراسة يحدّ تفاعلها الإلكتروني تلك المحتويات الرقمية التي لا تناسبهم، أما 14.2% من عينة الدراسة ترى بأن قوانين الاتصال الرقمي هي من تحدّ تفاعلها، وأخيرا نسبة 10.7% تقول بأن الأسباب التقنية هي من تحد من تفاعلها إلكترونيا، ولعل من أبرز أسباب تراجع التفاعلية والمشاركة الرقمية هي عدم مناسبة المحتويات الرقمية ومتطلبات مستخدمي وسائل الاتصال الإلكتروني خاصة ما يخالف الآداب العامة، ما يجعل المستخدمين ينفرون من هذا النوع من المحتويات، أو تلك التي لا تتناسب وتوجهات المستخدم الرقمي، وهو ما تؤكده نتائج الجدول رقم (11)، المتعلقة بمناقشة القضايا مع المتصلين إلكترونيا، فالتفاعل ترتفع نسبته كلما كان المحتوى ذو جودة عالية، سواء من الناحية الكمية أو المعرفية، لذا يعكف الكثير من مصممي مواقع الويب الإلكترونية على تصميم المواقع وخاصة الصفحة الأولى بما يشد انتباه الزائر باعتبارها الواجهة الأولى التي من مهامها الرئيسة استقطاب الزوار للموقع.

1- حرية النشر الإلكتروني: الجدول (17) : يوضح نشر عينة الدراسة للمحتوى الرقمي

العناصر	التكرار	النسبة
نعم	187	% 93.5
لا	13	% 6.5
المجموع	200	%100

تشير نتائج الجدول (17) أن عينة الدراسة التي تبلغ نسبتها 93.5 % ينشرون محتويات إلكترونية على مواقع الأنترنت، أما نسبة 6.5 %، لا تنشر محتوى رقمي، وإنما تكتفي بالتفاعل عبر تقنيات التعليق والدردشة، بعيدا عن أنشطة

النشر الإلكتروني، وما يفسر هذه النتائج هو الجدول الموالي، رقم 18 والمتعلق بدرجة اهتمامات عينة الدراسة بنشر المحتوى الرقمي. **الجدول (18) : يوضح اهتمامات عينة الدراسة بنشر المحتوى الرقمي**

العناصر	التكرار	النسبة
مواضيع لها علاقة بتوجهاتي السياسية	4	% 2.0
مواضيع لها علاقة باهتماماتي العلمية	43	% 22.9
مواضيع لها علاقة بمعتقداتي الدينية	26	% 13.9
مواضيع إخبارية إعلامية	9	% 5.3
مواضيع ونشاطات اجتماعية	71	% 37.9
محتوى متنوع	34	% 18.1
المجموع	187	%100

يوضح الجدول (18) طبيعة المحتوى المنشور على الأنترنت من طرف عينة الدراسة، إذ تشير النسب أنّ أعلى نسبة من عينة الدراسة والمقدرة بـــــــ7.9% يهتمون بنشر محتوى رقمي ذو طابع اجتماعي، ونسبة 22.9 % منهم، لهم اهتمامات بنشر محتوى رقمي ذو طابع علمي، والذين لهم اهتمامات متنوعة بلغت نسبتهم 18.1 %، وبلغت نسبة العينة التي تهتم بنشر المحتوى المتعلق بمعتقداتها الدينية 13.9 %، ونسبة 5.3 % من العينة يهتمون نشر محتوى إخباري وإعلامي، في حين بلغت نسبة عينة الدراسة التي تهتم بنشر المحتوى الرقمي السياسي 2.4 %. هذه الأرقام تدل بشكل واضح عن ميول عينة الدراسة نحو نشر المواضيع الاجتماعية، بدليل أن نسبة معتبرة من عينة الدراسة تشارك وتتفاعل على الشبكات الاجتماعية، كما بين الجدول (8) أن أكبر نسبة من عينة الدراسة تفضل التعبير عن رأيها من خلال المواضيع الاجتماعية، كما أننا سجلنا نسبة منخفضة للمواضيع ذات الطابع الإخباري والإعلامي، بالرغم من أن عينة دراستنا تنتمي إلى تخصص الإعلام والاتصال، وهنا نسجل غياب ملحوظ لممارسة الأنشطة الإعلامية من طرف طلبة التخصص على الفضاء الرقمي، خاصة في ظل توفر وسيلة الاتصال والجمهور المتلقي.

واتضح من خلال النتائج المتحصل عليها، أن نسبة 50.0 % من عينة الدراسة يخصصون من ساعة إلى ساعتين لنشر محتواهم الرقمي، ونسبة 39.0 %، يخصصون أقل من ساعة يوميا لنشر محتوياتهم الرقمية، وممن يخصصون وقتا من 3 إلى 4 ساعات من أجل عملية النشر الإلكتروني بلغت نسبتهم 16.6 %، وفئة أكثر من 5 ساعات بلغت نسبتهم 6 % . هذه النتائج تدل بشكل مباشر ما أشارت إليه نتائج الدراسة فيما يخص مدة استخدام عينة الدراسة لوسائل الاتصال الإلكتروني، إذا يخصص طلبة الجامعة مدة لا تقل عن ساعة من أجل نشر المحتويات الرقمية.

الجدول (19) : يوضح الأسباب التي تحد من نشر عينة الدراسة للمحتوى الرقمي

العناصر	التكرار	النسبة
تكنولوجيا وسيلة اتصالي لا تلبي متطلبات النشر	20	% 10.6
مهاراتي ضعيفة في إنتاج المحتوى الإلكتروني	87	%46.5
قوانين النشر الإلكتروني	18	% 9.6
لا أملك دائما محتوى صالح للنشر	38	% 20.3
لا أهتم كثيرا بالنشر الإلكتروني	24	% 12.8
المجموع	187	%100

تشير بيانات الجدول (19) أن نسبة 46.6 % من عينة الدراسة، يعتبرون أن مهاراتهم الضعيفة في إنتاج المحتويات الإلكترونية تنقص من نشرهم للمحتوى الرقمي، و20.3% من العينة يجدون في عدم حوزتهم دائما على محتوى رقمي قابل للنشر يحدّ من نشرهم للمحتوى الرقمي، ونسبة 10.6 % ترى بأن قوانين النشر الإلكتروني تحدّ من نشرهم

للمحتوى و 12.8% يعتقدون أن عدم اهتمامهم كثيرا بالنشر عبر الأنترنت يحّد من هذا الأخير، و10.6 % من عينة الدراسة ترى أن تكنولوجيا وسيلتهم الاتصالية تحدّ من إنتاجهم ونشرهم للمحتوى الرقمي.

تعاني نصف عينة الدراسة من ضعف في مهارات النشر الالكتروني، ويرجع السبب إلى أنها تنتمي إلى تخصص التاريخ، ومن المتوقع أن نصادف هذه النسبة، إضافة إلى نسبة 13 % منهم لا يهتمون بالنشر الإلكتروني، لكن من جهة أخرى تعكس النسبة المقابِلة التي تتعدى 70% اهتمامها بنشر المحتويات الرقمية، وذلك دليل على دور المستخدمين غير المتخصصين في تنامي حجم المحتوى الرقمي.

إن إتاحة تكنولوجيا الاتصال للجميع يزيد من اندماج المستخدمين ضمن عمليات الإنتاج والنشر الرقمي، بما يتيح للجميع فرص المشاركة في إنتاج الرسائل الاتصالية والإعلامية وزيادة مساحة الديمقراطية التشاركية.

الجدول (20) : يوضح حجم نشر عينة الدراسة للمحتوى الرقمي

العناصر	التكرار	النسبة
كبيرة	49	% 26.2
متوسطة	119	%63.6
قليلة	19	% 10.1
المجموع	187	%100

من خلال الأرقام التي يشير إليها الجدول رقم (20)، يظهر لنا أن نسبة 63.6 % من عينة الدراسة، تنشر محتوى رقمي بدرجة متوسطة، تليها نسبة 26.2% من عينة الدراسة التي تنشر المحتوى الرقمي بدرجة كبيرة، ثم نسبة 10.1 % من عينة الدراسة تنشر محتوى إلكتروني بدرجة قليلة، وهذا حسب تقديرات المبحوثين لأنفسهم، في حين تُظهر الإحصائيات أن أغلب عينة الدراسة تعتمد على المشاركة والتفاعل الإلكترونيين بدل الإنتاج والنشر الرقمي، إلا أن التفاعل والنشر عاملان مهمّان في بناء دعائم الديمقراطية التشاركية، لأن الإعلام الإلكتروني مبني على الاتصال بدل الإعلام، وهذا ما يميزه عن باقي وسائل الإعلام التقليدية.

III- نتائج الدراسة

يستخدم جميع طلبة قسم العلوم الإنسانية بجامعة سعيدة لوسائل الاتصال الإلكترونية بنسبة بلغت 100%، وهذا دليل على اعتماد طالب الجامعة على هذه الوسائل بشكل كبير، سواء على مستى تخصص التاريخ، أو الإعلام والاتصال.

1. يعتمد طلبة القسم في اتصالهم الكترونيا على وسيلة الهاتف المحمول بنسبة 72.6% ، بسبب الخدمات التي توفرها هذه الوسيلة خصوصا عند تزودها بخدمة الأنترنت، وكذا إمكانية الاستخدام الفردي لهذه الوسيلة يمنح المستخدم خصوصية واستقلالية الاستخدام، فيما يبقى الحاسوب المحمول يحتل المرتبة الثانية من حيث الاستخدام مع الحاسوب المكتبي، أما اللوحات الإلكترونية فتحتل المرتبة الأخيرة.
2. تبين أن نسبة 59.5% من المبحوثين من طلبة الجامعة، توفر لهم وسائل الاتصال حرية استخدام واتصال قوية، وذلك بناء على اعتمادهم الكبير على وسيلة الهاتف المحمول، مما يعكس دعم هذه الوسائل للحريات الفردية وتكريس مبدأ الحق في الاتصال، والذي يعتبر من جوهر الديمقراطية الرقمية.
3. يستخدم طلبة قسم العلوم الإنسانية والذين تبلغ نسبتهم 94.5% وسائل الاتصال والإعلام الإلكترونيين من أجل التعبير عن أرائهم وأفكارهم، وذلك باستخدامهم لهوياتهم الحقيقة، وهو ما يعكس الثقة التي يضعها المبحوثين في وسيلة الاتصال الالكترونية.
4. عدم شعور الطلبة المبحوثين بالخوف إزاء التعبير عن أفكارهم وآرائهم بصراحة عبر وسائل الاتصال والإعلام الإلكتروني والذين بلغت نسبتهم 70.8%، وهو مؤشر دال على تحقيق الديمقراطية الرقمية المبنية على حرية التعبير

دون قيود أو ضغوط، كما نفت عينة الدراسة والتي بلغت نسبتها 47.1% وجود أي أسباب قد تحدّ من حريتهم أو تقوضها بطريقة إلكترونية.

5. كما أكدت عينة الدراسة التي بلغت نسبتها 98.2% عن مشاركتها وتفاعلها بواسطة وسائل الاتصال الإلكتروني عبر الأنترنت، بصورة فعّالة عن طريق تقنيات الدردشة والتعليقات وحتى المشاركة، بما يعكس مدى انخراط المستخدم الإلكتروني في العملية الديمقراطية بطريقة إلكترونية.
6. يفضل مستخدمو وسائل الاتصال من طلبة الجامعة مناقشة أفكارهم وتوجهاتهم مع الجميع سواء كانوا مناقشين، أو أصحاب الأفكار المطروحة للنقاش، وهذا ما عبرت عنه عينة الدراسة التي بلغت 57.5%، وفق مبدأ تقبل الرأي الآخر، وهو مؤشر دال على ارتفاع مستوى الديمقراطية التشاركية على الفضاء الرقمي.
7. يمارس طلبة قسم العلوم الإنسانية حقهم في الاتصال، من خلال نشرهم لمحتوياتهم الرقمية، وهو ما عبرت عنه نسبة 93.5%، حيث تنوعت المجلات التي يهتم لها طلبة الجامعة المبحوثين من مواضيع اجتماعية، مواضيع ذات علاقة بالمعتقدات الدينية للمستخدم، والمواضيع العلمية، في حين تفضل عينة الدراسة نشر المحتويات المتنوعة وعم التقيد بنط معين من المواضيع، وهو أساس ديمقراطية الإعلام والاتصال التي تؤكد على تنوع الرسائل الاتصالية والإعلامية بما يخدم الصالح العام.

VII- خلاصة :

يمكن القول بأنه لا يمكن الإقرار بوجود ديمقراطية حقيقية من دون وجود ديمقراطية الإعلام والاتصال، التي تلزم بدورها التطبيق السليم للديمقراطية، وشيوع ثقافتها بين أفراد المجتمع بفئاته وتنوعاته وطبقاته، حيث أصبحت الدول والحكومات في الوقت الراهن تولي اهتماما بالغا لديمقراطية الاتصال والإعلام ، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي للوسائل الاتصالية والإعلامية.

إن ما يعكس تحقيق وسائل الإعلام الإلكتروني للديمقراطية الرقمية، هو تلك التفاعلات والسلوكات التي يمارسها طلبة قسم العلوم الإنسانية بجامعة سعيدة بوصفهم عينة من مجتمع البحث، وأطرافا في العمليات الاتصالية الرقمية، وفي الوقت نفسه مستخدمين لهذه الوسائل بعادات وأنماط معينة، والتي من شأنها أن تسمح برصد ملامح وقياس درجة تحقيق هذا النوع من الديمقراطية، وعليه ومن خلال دراستنا الميدانية يمكننا القول بأنه وأكثر من أي وقت مضى أصبحت الديمقراطية الرقمية تتضح صورتها من خلال ممارسة حرية التعبير بصورة ملفتة للانتباه عبر الفضاء الافتراضي، وكذا حرية استخدام الوسائل الالكترونية من طرف طلبة الجامعة الجزائرية والذي يقودنا إلى الاعتراف بالدور الإيجابي الذي تؤديه هذه الوسائل في إرساء أسس المشاركة الديمقراطية دون إقصاء أو تهميش.

- المراجع :

1. محمد عبد الحميد (2007)، الاتصال والإعلام على شبكة الأنترنت، ط1، عالم الكتب، القاهرة ، ص24.
2 . حسين علي الفلاحي (2013) ، **الإعلام التقليدي والإعلام الجديد**، الطبعة الأولى، عمّان : دار غيداء للنشر والتوزيع، ص204.
3 . ليلى فيلالي(2013)، **العولمة الإعلامية والاتصالية والقيم الديمقراطية في الجزائر: دراسة استشرافية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3.
4 . نوال مغزيلي(2017)، **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية: الديمقراطية الالكترونية**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي ، على الخط : https://democraticac.de/?p=46833 (تاريخ الزيارة 2019/01/13).
5 . فاطمة الزهرة قرموش(2013)، **إشكالية الحق في الاتصال في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3.

6 . فضيل دليو(2017)، **الأنظمة الإعلامية في العالم: من نظريات الصحافة إلى ما بعد النماذج الإعلامية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 25، الجزائر: جامعة سطيف2، ص110.على الخط : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/45145 (تاريخ الزيارة 2019/12/16).

7. محمد عبد الحميد (1993)، **دراسة جمهور وسائل الإعلام**، الطبعة الأولى، القاهرة : عالم الكتب، ص122.

8 . عبيدات محمد، أبو نصار محمد (1999)، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، الطبعة الثانية، عمان : دار وائل للطباعة والنشر، ص84.

9. المنتدى الاقتصادي العالمي ، **تقرير التنافسية العالمي** ، على الخط: https://fr.weforum.org/reports/how-to-end-a-decade-of-lost-productivity-growth (تاريخ الزيارة 2020/02/09).

10. وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر تحقق تقدما جديدا في مجال تبني تكنولوجيات الإعلام والاتصال**، على الخط : http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/81283-2019-12-18-16-11-18 (تاريخ الزيارة 2020/02/11).

11. وليم هــ داتن، وآخرون(2013)، حرية الاتصال حرية التعبير: تغيير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للأنترنت، منشورات اليونيسكو، فرنسا،ص41.

12. إبراهيم بعزيز(2008)، منتديات المحادثة والدردشة الإلكترونية: دراسة في دوافع الاستخدام والانعكاسات على الفرد، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، ص81.

13. فاطمة الزهرة قرموش، مرجع سابق ، ص244.

14. عبد المجيد رمضان(2017)، **الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية(حالة الجزائر)**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص81، على الخط : https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/120 (تاريخ الزيارة 2019/01/16).

15 . https://influencermarketinghub.com/social-media-statistics/(visite le : 15.02.2020).

16.يسري صيشي، بن رزوق جمال (2017)، **نظرية حراس البوابة بين الإعلام الجديد والإعلام التقليدي**، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، الجزائر: المركز الجامعي غليزان، ص269.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

مواس عمر(2020)، دور وسائل الاتصال الالكتروني في تحقيق الديمقراطية الرقمية للإعلام والاتصال ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12(03)/ 2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص. ص 719-736